العدد (1599) السنة السابعة - السبت (5) أيلول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الفكر والسياسة العربية بين المفهوم القومي والوطني

وصف المفكر اللبناني غسان سلامة مرحلة السنوات العشر ما بين ١٩٧١-١٩٨١، بأنها كانت مرحلة قاحلة فكرياً، متخلفة سياسياً، مميتة جسدياً ("القومية العربية في الفكر والممارسة"، ص ١٢٣). وكان مفكرو القومية العربية فيها من مثقفي الأقليات، وكان دُعاة القومية العربية من الضباط، وكان حملة ألوية القومية العربية من الأنظمة التي حاولت أن ترث التركة القومية الناصرية. بعد المرحلة الناصرية، التي انتهت فعلياً بموت عبد الناصر، أصبحت الناصرية بين طيات الكتب فقط، وعلى ألسنة دعاتها في الندوات والصالونات الفكرية السياسية.

شاكر النابلسي

ولم تجد دعوة القومية العربية وريثاً لها على مستوى التطبيق السياسي العملي غير معمر القذافي، الذي لم يستطع أن يحمل فوق كتفيه المثقلتين بمشاكله الداخلية والخارجية المتمثلة بمناكفته المستمرة للغرب في ذلك الوقت بسبب وبدون سبب، التركة القومية الناصرية، التي كان أبرز ما فيها تعلقها بفرد عبد الناصر نفسه، وارتباطها بالكريزما التي كانت بارزة في شخصيته، وليس بمؤسسات سياسية دستورية تحميها، وتطورها، وتُبقي عجلتها مستمرة، حتى إذا رحل الزعيم، رحل معه كل شيء، ولم يبق منه غير الصدى. وتمثّل الصدى في إنشائه لعدة مؤسسات إعلامية وثقافية في لبنان، كجريدة " السفير" البيروتية في العام ١٩٧٤ برئاسة طلال سلمان، حيث موَّلها فترة طويلة، وهو الذي أنشأ وموَّل بعد ذلك "مركز الإنماء العربي" برئاسة مُطاع صفدي المفكر السوري وأحد مفكري حزب البعث السابقين، وهو مركز للدراسات الفكرية والقومية، أصدر عدة أبحاث أكاديمية في الفكر القومي. كما أسس "مركز الإنماء القومي" الذي صدرت عنه مجلات فكرية: مجلة "الفكر العربي" ١٩٧٩، التي رئسها حسن القُبيسي ورضوان السيد، ومجلة "الفكر العربي المعاصر" ١٩٨٠ برئاسة مُطاع صفدي الذي رئس أيضاً مجلة "العرب والفكر العالمي" عام ١٩٨٨. وقد عقد هذا المركز ندوات لمناقشة الفكر القومي للقذافي. وتناولت مجلات هذا المركز "الكتاب الأخضر" للقذافي بالبحث والتقويم والدراسة. وقد سار القذافي على خُطى عبد الناصر في ذلك. وكان عبد الناصر قد ساهم في إنشاء صحف مختلفة ودور صحافية في بيروت على رأسها "دار الصياد" برئاسة سعيد فريحة، التي أصدرت جريدة "الأنوار" وغيرها من الدوريات الصحافية. كما قامت في بيروت دار نشر ناصرية (دار المسيرة) تخصصت في نشر كل تراث عبد الناصر، والدراسات التي كُتبت عن هذا التراث.

بدء التشكيك بالفكرة القومية

بدأت فكرة القومية العربية في هذه المرحلة تأخذ خط بيانها النازل. وأصبحنا نقرأ بدء التشكيك في وجود فكرة اسمها "القومية العربية". وبدأ بعض الباحثين كفيكتور سحّاب يقولون "إن القومية العربية اكتساب وليست انتساباً" ("ضرورة التراث"، ص٥٦). وأصبحوا يرددون كلام الإسلاميين السلفيين وكلام الإسلاميين الليبراليين كمحمد عمارة، الذي يقول: "إن العروبة ليست عرقاً ولا نسباً، وإنما هي لغة وآداب، وتكوّن نفسي وحضارة وولاء، وذلك كله أمر مكتسب، وليس وقفاً على التوارث المحكوم بنقاء الدم الجاري من الأصول إلى الفروع. وهذا الأمر المكتسب هو الذي نُعبّرُ عنه بالتعرُّب."

القومية تعني اللغة والآداب

وهذا المفهوم، اقتبسه محمد عمارة من أستاذه الأكبر جمال الدين الأفغاني، الذي قال كلاماً مماثلاً في نهاية القرن التاسع عشر مجمله: "لو أن الدولة العثمانية اتخذت اللسان العربي لساناً رسمياً، وسعت إلى تعريب الأتراك، لكانت في أمنع قوة، وصارت أمة عربية بكل ما في اللسان من معنى."

وقد نسي الأفغاني هنا، حقيقة الفساد الديني والإداري والمالي الذي كان ينخر في جسد الإمبراطورية العثمانية منذ بداية القرن السابع عشر وبعد نهاية القرن السادس عشر، الذي كان القرن الذهبي لهذه الإمبراطورية. وأن الأتراك لو اعتمدوا اللغة العربية لغة رسمية لهم كما كان ينوي سليم الأول أن يقوم به، لما نفعهم ذلك، ولما كانت اللغة العربية سبباً في أن تحول بين العثمانيين وبين سقوط إمبراطوريتهم بعد الحرب العالمية الأولى.

الدعوة الوطنية والدعوة القومية

ومن خلال ما قاله محمد عمارة قبل قليل، نستطيع أن نستشف، أن الدعوة "الوطنية" قد حلّت شيئاً فشيئاً محلّ الدعوة "القومية" من خلال هذا المنطق، الذي يصبح معه بعض المستشرقين الذين يجيدون اللغة العربية وآدابها ويعيشون في ربوعها، عرباً أقحاحاً، بغض النظر عن أصولهم الأوروبية، أو الأمريكية، أو الروسية. كما يصبح بعض الأدباء العرب الذين يعيشون في الغرب، ويتكلمون اللغات الأوروبية، ويكتبون بها كالطاهر بن جلون، وصلاح ستيتيه، وجورج شحادة، وجورج حنين، ومحمد ديب، وغيرهم من غير العرب..!

ومن المفارقات العجيبة أن شيخ العروبة ومفكرها الأكبر ساطع الحصري (١٨٨٠-١٩٧٠) لم يتعلّم العربية إلا بعد عام ١٩٢٣ أي عندما بلغ من العمر أكثر من أربعين عاماً، وبعد زوال الإمبراطورية العثمانية، وكان قبل ذلك يتكلم التركية فقط. وكان ولاؤه للأتراك واضحاً، وهو الذي عمل في إداراتهم وفي مناصب مختلفة، وتأثر بفكرهم وثقافتهم. وبذا، لم يكُ الحصري عربياً طوال هذه الفترة، طبقاً للمفهوم السابق، الذي يُعرِّف العربي بأنه من يتكلم العربية ويدين بالولاء للقومية العربية. وكان الحصري من بين القائلين بهذا المفهوم للعربي أيضاً..!

غير أن المفكرين العَلْمانيين الماركسيين، كان لهم منطق مختلف عن منطق الإسلاميين الليبراليين والإسلاميين السلفيين. فالقومية في نظرهم كانت تعني:

فالقومية العربية في نظر المفكر الماركسي السوري طيب تيزيني هي "نعت لوجود اجتماعي محددة معالمه وسماته العامة من موقع الأمة. وعلى ذلك، فالقومي يتصل بظاهرة اجتماعية تشكّلت تاريخياً. وهي ظاهرة القومية التي تمثل من طرفها الانتماء إلى أمة ما." ("من التراث إلى الثورة"، ص٦٧٧).

القومية العربية مجرد شعار يتردد

وفي هذه الفترة سمعنا صوت المفكرين العَلْمانيين الليبراليين الذي كان مكتوماً إلى حد بعيد في الفترة الناصرية والفترة الساداتية. وكان من بين هؤلاء سعد الدين إبراهيم الذي قال في عام ١٩٨٣ كلاماً موجعاً لا يرضى عنه الناصريون - وهو الناصري - ولا القوميون الآخرون. وهو كلام لم يكُ سعد الدين إبراهيم ليستطيع قوله في الحقبة الناصرية:

إن القومية العربية شعار زاد ترديده بمناسبة وبغير مناسبة في الماضي. ولأنه شعار ارتكبت باسمه بعض الممارسات الممجوجة من بعض الحكام العرب، زهد المصريون في استخدامه في السنوات الأخيرة حتى كاد أن يسقط من القاموس السياسي في الثمانينيات. ("مصر تراجع نفسها"، ص ٧٥).

ثم أخذ سعد الدين إبراهيم ينتقد فكرة القومية العربية المثالية في عهد عبد الناصر انتقاداً مريراً، حيث مارس عبد الناصر في دعوته القومية سطوة عاطفية غير مسبوقة على مشاعر وقلوب وعقل وسلوك الجماهير العربية. ووصل بسعد الدين إبراهيم الحد إلى القول بأن دعوة القومية العربية قد جلبت على مصر الفقر والويلات الاقتصادية، وعطلت خطط التنمية، وقال:

"مثالية عبد الناصر القومية كانت دافعه إلى وضع ثقل مصر العسكري في خدمة الثورة اليمنية في عام ١٩٦٢. وكان ذلك خطأً فادحاً دفعنا له ثمناً باهظاً بعد ذلك بعدة سنوات. ومثالية عبد الناصر القومية كانت الدافع وراء سرعته في النهوض إلى دعم سوريا حينما شاعت أنباء بقرب هجوم إسرائيلي في مايو/أيار ١٩٦٧ وكان ما كان من هجوم إسرائيلي كاسح أوقع بجيوش مصر وسوريا والأردن هزيمة نكراء في ١٩٦٧.

لقد أدت حرب اليمن إلى تقليص الخطة الخمسيّة الثانية، وأدت حرب ١٩٦٧ إلى تجميدها تماماً."

سلبيات المثالية الناصرية القومية

وعندما يأتي سعد الدين إبراهيم إلى خواتم الأمور، ونهايات العهود، وأيام الحصاد، واستخلاص النتائج، وتقويم فكرة القومية العربية في عهد عبد الناصر، نراه يخلص إلى النتيجة المروعة التالية:

"في الفترة (١٩٦٢-٧٠) ظهرت سلبيات مثالية عبد الناصر القومية. فقد استُدرج عبد الناصر ومعه مصر إلى حروب غير محسوبة، وإلى معارك لم يحسن اختيار زمانها ومكانها. وكانت النتيجة استنزافاً للطاقات والدماء، وانتكاساً للمشروع الناصري برمته، سواء في جانبه التنموي الداخلي، أو في سعيه لتكريس الاستقلال الوطني، وعدم الانحياز، أو في مسيرته لتحقيق الوحدة العربية." ("مصر تراجع نفسها"، ص ٢٥٦).

القومية العربية في إعلام السادات

ولكي نفهم دوافع هذا الكلام الشجاع، ومسببات هذا المنطق الجريء في غير زمانه ومكانه، وبعد "خراب البصرة" كما يقولون، علينا أن نلاحظ أن مثل هذا الكلام قد نُشر في صحف عهد السادات في جريدة "الجمهورية" ومجلة "الأهرام الاقتصادي" في الفترة (١٩٨١-٨٢) أي الفترة التي كان فيها عهد السادات ما زال حاضراً سياسياً في مصر، وإن كان السادات قد تم اغتياله في أكتوبر/تشرين الأول من عام ١٩٨١. فالصحف التي نشرت مثل هذا الكلام كانت لا تزال صحفاً ساداتية. والسادات كان من المشجعين لكل صحافي وكاتب ومفكر لديه ما يقوله ضد عبد الناصر وعهده. فجاء سعد الدين إبراهيم الذي كان صديقاً للسادات، وكان يجتمع به على انفراد ويحاوره في مصائف الإسكندرية من بين هؤلاء، ناقداً لفكرة القومية العربية وتطبيقاتها في عهد عبد الناصر، ما يزيد لنا وضوح الرؤية القائلة، من أن فكرة القومية العربية لم تكُ فكرة مؤسسات سياسية راسخة، ولا فكرة مفكرين سياسيين واضحة، وإنما كانت فكرة عاطفية مثالية، لا ثبات فيها في هذا العصر، كما وصفها أحد هؤلاء المفكرين، وأنها كانت فكرة تتغير وتتبدل وتتلون بألوان الحكام العرب وأهوائهم ومشاربهم السياسية.

انهيار المفهوم القومي في مصر

وقبل سعد الدين إبراهيم كان فكر القومية العربية في مصر في عهد السادات وخاصة في الفترة التي أعقبت زيارته إسرائيل في نهاية عام ١٩٧٧، وتوقيعه لمعاهدة كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ واتفاقية السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩ مجالاً للطعن والهجوم إرضاءً للسادات وعهده الذي نُبذ عربياً وقُوطع من بني قومه العرب سياسياً واقتصادياً، وحُرم من الذهب، وجُوزي بالغضب، فكفر بالقومية العربية وعربها. وكفر معه بها رواد الفكر العربي في مصر كتوفيق الحكيم، ولويس عوض، وحسين فوزي، كما قال رجاء النقاش، في كتابه "الانعزاليون في مصر". وكان محتوى هذا الكتاب قد تمّ نشره سابقاً على شكل مقالات في مجلة "المصوَّر" في العام ١٩٧٨، وكان ذلك قبل المقاطعة العربية لمصر سياسياً واقتصادياً، وإلغاء عضويتها من جامعة الدول العربية في العام ١٩٧٩، ما أدى إلى طلاق مصر سياسياً من بيت القومية العربية. أما مقالات الحكيم ولويس عوض ضد القومية العربية فبدأت في مطلع عام ١٩٧٨ (آذار/مارس) في جريدة "الأهرام" بعد زيارة السادات للقدس في نهاية عام ١٩٧٧، والتلويح بالسلام المصري - الإسرائيلي المنفرد القادم بعيداً عن الإجماع العربي، وشعار القومية العربية.

ومن الجدير بالذكر، أن توفيق الحكيم، ولويس عوض، وحسين فوزي، كتبوا مقالات مختلفة تهاجم فكرة القومية العربية كرابط من روابط الوحدة في العالم العربي. وكانت هذه المقالات والكتابات امتداداً للنظرة الإقليمية المصرية التي تبنتها جريدة "السياسة" الأسبوعية سابقاً، والتي كان يرأس تحريرها محمد حسين هيكل (١٨٨٨-١٩٥٦) في العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن، وكتب فيها محمد زكي عبد القادر، وعبد الله عنان، وغيرهما من دُعاة القومية المصرية.

مـــاريـــو وأنـــــدرو مـــواطـنـــان

فريدة النقاش *

أقام المواطنان الراشدان «ماريو» و«أندرو مدحت» ووالدتهما «كاميليا لطفي» دعوى أمام محكمة القضاء الإداري طالبوا فيها بإلزام كل من وزير الداخلية اللواء «حبيب العادلي» ورئيس مصلحة الأحوال المدنية بتصحيح بيانات كل من «ماريو» و«أندرو» من السجلات الرسمية من مسلم إلي مسيحي وذلك بعد أن بلغا من العمر اثنين وعشرين عاما أي أصبحا راشدين.

وقالت أوراق الدعوى إن والد «ماريو» و«أندرو» كان قد غير ديانته من مسيحي إلي مسلم قبل تسع سنوات وكانا قاصرين، وبعد خمس سنوات من إجراء تغيير ديانته قام بتغيير ديانة طفليه وسجل هذا التغيير في الأوراق الرسمية رغم اعتراض الأم التي كانت المحكمة قد حكمت لها بحضانة طفليها وهي خطوة متقدمة في اتجاه المواطنة والمساواة وحرية المعتقد.

قال «ماريو» و«أندرو» في أوراق الدعوى الجديدة إنه من حقهما بعد أن بلغا سن الرشد أن يختارا بين الإبقاء على ما سجله الأب في الأوراق الرسمية دون استشارتهما لأنهما كانا أقل من السن القانونية، وبين العودة إلى الديانة المسيحية التي كانت هي ديانتهما الأصلية لحظة الميلاد، وهما اختارا ديانتهما الأولى.

وينص قانون الأحوال المدنية على تسجيل شهادات الميلاد وبياناتها لحظة ميلاد الطفل إذ تتضمن نوعه واسمه ولقبه وأسماء ولقب والديه وجنسيتهما وديانتهما، وبذلك يصبح التغيير الذي أجراه الأب غير قانوني.

ويطرح مطلب المواطنين مجددا قضية النص على ديانة المواطنين في الأوراق الرسمية، وهو ما ألغته البلدان الديمقراطية والمتقدمة من وثائقها منذ زمن بعيد، وتدعو المنظمات الديمقراطية ومؤسسات حقوق الإنسان إلى إلغائه في بطاقات الرقم القومي وأوراق الهوية في بلادنا، لتصبح المواطنة هي حق الأساس القانوني للعلاقات الاجتماعية والسياسية.

وإلغاء النص على الديانة في الأوراق الرسمية سوف يجرد المتطرفين والمتعصبين من أحد الأسلحة التي يستخدمونها في إذكاء روح الصراع الديني والاحتقان الطائفي للتمييز بين المواطنين، ويجعل هذا الإلغاء المواطنين سواسية لا تتقدم ديانتهم على مواطنيتهم باعتبارهم مصريين سواء أمام القانون أو في علاقاتهم ببعضهم البعض.

وبطبيعة الحال فإن هذا الإلغاء وحده لخانة الدين في الأوراق الرسمية لن يؤدي تلقائيا لانطفاء روح التعصب الديني التي تغذيها عوامل أكثر تعقيدا من الأوراق، فإضافة إلى الأوراق هناك النص الدستوري في المادة ٤٦ التي تقول «تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية الشعائر الدينية»، وهذه المادة هي واحدة من المواد التي لا ينظمها قانون أي أنها حرية مطلقة، ومن ثم فإن من حق «ماريو» و«أندرو» طبقا لها أن يعودا - من الأوراق - إلى ديانتهما الأصلية والتي مارسا شعائرها طيلة عمريهما، بعد انتهاء وصاية أي من الأبوين.

وقد أخضعتهما الأوراق - ظلما - للسلطة المطلقة للأب الذي منحته حق فرض ديانته الجديدة عليهما اتساقا مع الطابع الأبوي التسلطي للمجتمع والثقافة.

من جهة أخري فإن الإسلام دين لا يقبل أن ينشره أنصاره ومعتنقوه بالإكراه، فقد قال سبحانه في القرآن الكريم صراحة «لا إكراه في الدين» وقال أيضا مؤكدا حرية الاعتقاد «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، هذا كله فضلا عن أن الإسلام هو واحد من الديانات القليلة التي مازالت تنتشر بانتظام أكثر من غيرها، ولن يكسب الإسلام بدخول أفراد إليه كرها، كما أنه لن يخسر بخروج آخرين منه طوعا أو حتى تحت الإغراء.

وحده المناخ المسموم الذي خلقته جماعة الإخوان المسلمين في البلاد بدعوتها للدولة الدينية التي تجعل من غير المسلمين مواطنين من الدرجة الثانية، هو الذي خلق هذه الحالة من التربص، وساندته في ذلك برامج إعلامية وتعليمية أعلت من شأن الدين والتعصب الطائفي فوق مفهوم المواطنة، كما لعبت أموال النفط الذي علت الوهابية على موجاتها المتدفقة دورا تخريبيا في ثقافة المواطنين العامة، فتراجعت روح الدولة المدنية ومقوماتها وحلت قضايا الهوية محل الصراع الاجتماعي الاقتصادي ليصبح ماريو وأندرو مضطرين للجوء إلى المحاكم لاسترداد هويتهما الدينية.

ولايزال أمامنا طريق طويل لتكون مصر دولة مدنية عصرية وحديثة تتأسس على مبدأ المواطن

* كاتبة من مصر

قانون الأحزاب..إلى أين ؟

مهدي زاير جاسم

بعد اغتيال جون كينيدي عقد أوناسيس الذي كان نائباً للرئيس في ذلك الوقت، مؤتمراً صحفياً عام ١٩٦٤ تحدث فيه عن رؤاه في الاقتصاد والاستثمار والسياسة في أمريكا ، وقدم نفسه مثالاً للرجل العصامي وقدوة في النجاح والجدية وإظهار نفسه بمظهر الحريص على قوانين أمريكا ودستورها، لكن أحد الصحفيين سأله بشكل بريء عن بداية نجاحه وعن أول مليون دولار يكسبه ،إلا أن أوناسيس أجابه قائلاً (لا تسألني عن المليون الأول ولكن أسألني عما بعد المليون ؛لأنه لم يرد التحدث عن المليون الأول، وانه يستطيع التحدث عن الملايين التي جاءت بعد المليون الأول).

فهل ياترى يستطيع السياسيون والأحزاب من إن تتحدث عن تمويلها ؟ ومن أين تأتي بهذه الملايين التي تنفقها على حملاتها الدعائية !! وما هو النظام الداخلي لكل حزب، وما هي أهدافه !، وما هو برنامجه الانتخابي؟ وما الذي قدمه للشعب في الفترة البرلمانية الحالية، اوناسيس اخفى عن الإعلام المليون الأول لكنه كان على أتم الاستعداد للتحدث عن الملايين أو المليارات اللاحقة ، وكان جاهزاً للإفصاح عن كيفية الحصول عليها بكل الشفافية الكافية لإشباع فضول أي صحفي، ولم ير الرجل أن لديه أي أمر ينبغي إخفاؤه طالما انه يعمل تحت القانون ، إلا المليون الأول الذي يريده أن يبقى تحت الأرض مثله مثل الأسس الصلبة لأي بناء تاركاً للآخرين الاستمتاع بمشاهدة ما هو فوق الأرض من مشاريع واستثمارات، فمتى يصدر قانون الأحزاب لكي يفصح كل حزب عن مصادر وطرق تمويله، وعن النظام الداخلي وعدد أعضائه لكي يستطيع الشعب معرفة ما يدور داخل كواليس هذه الأحزاب، ومعرفة ولائها للوطن فقط أم إلى جهات خارجية وإقليمية تقوم هي بتمويله مقابل ضمان ولائه لتلك الجهة ؛لان هذا يساعده في اتخاذه القرار المناسب وإعطاء صوته لمن يستحق في الانتخابات البرلمانية القادمة، فالدورة التشريعية الحالية انتهت دون إقرار قوانين مهمة مثل قانون هيئة النزاهة، وقانون الانتخابات، و قانون النفط والغاز، و قانون الأحزاب وكل تلك القوانين مهمة لضمان أمن واستقرار البلد، وتحقيق الرفاهية لأبناء شعبنا، إذن فعلينا الانتظار إلى دورة برلمانية قادمة، ونتمنى إن تكون بمستوى طموحات وآمال الشعب الذي ينتظر إن يأتي نواب يستطيعون تحقيق أحلامه، وتمرير القوانين التي تكفل للمواطن تحقيق ولو جزء يسير من الأمن والاستقرار، بعد أن عاش فترة طويلة وهو يحلم بهما، فهل تتحقق أحلامه بعد طول انتظار؟ سننتظر ونرى.

mahdyzaer@yahoo.com

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ .يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢ .ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com